الأمم المتحدة

S/2002/1261

مجلس الأمن

Distr.: General
18 November 2002
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت

يشرفني أن أحيل طيّاً ولعلم أعضاء مجلس الأمن، تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت عملاً بالفقرة ١ من قرار مجلس الأمن ١٣٨٢ (٢٠٠١) (انظر المرفق).

وقد وافقت اللجنة على التقرير في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

(توقيع) أولي بيتر **كولبي**
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)
بشأن الحالة بين العراق والكويت

191102 191102 02-70083 (A)
0270083

مرفـــق

تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت عن تنفيذ الترتيبات الواردة في الفقرات ١ و ٢ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ١ من القرار ١٣٨٢ (٢٠٠١)، التي أكدت من جديد، في جملة أمور أخرى، أحكام الفقرة ٦ من القرار ١٣٦٠ (٢٠٠١)، التي طلب فيها إلى اللجنة أن تقدم، بالتشاور الوثيق مع الأمين العام، تقريرا إلى المجلس، قبل نهاية المرحلة الحالية (المرحلة الحادية عشرة) من برنامج النفط مقابل الغذاء، فيما يتعلق بتنفيذ الترتيبات الواردة في الفقرات ١ و ٢ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وقد قرر المجلس في الفقرة ١ من القرار ١٣٨٢ (٢٠٠١)، أن تظل أحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، باستثناء الأحكام الواردة في الفقرات ٤ و ١١ و ١٢، ورهنا بالفقرة ١٥ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، سارية لفترة جديدة مدتها ١٨٠ يوما تبدأ في الساعة ٠٠/٠١ بالتوقيت العادي لشرقي الولايات المتحدة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

٢ – وهذا التقرير، الثامن عشر من نوعه، يغطي الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ الترتيبات السالفة الذكر خلال المرحلة الحادية عشرة من برنامج النفط مقابل الغذاء خلال الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٢.

ثانيا – مبيعات النفط والمنتجات النفطية

٣ – واصل مشرفو النفط إسداء المشورة إلى اللجنة بشأن آليات تسعير النفط، والموافقة على عقود النفط وتعديلاتها، وإدارة أهداف الإيرادات، والمسائل الأخرى المتصلة بالتصدير والرصد، بموجب قرارات مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١٧٥ (١٩٩٨) و ١٢٤٢ (١٩٩٩) و ١٣٨٢ (٢٠٠١). وفي هذا الصدد، اشترك المشرفون على النفط في مواصلة المناقشات داخل اللجنة بشأن مسألة التسعير بأثر رجعي والعلاوات المضافة الزائدة على السعر. وبناء على طلب اللجنة، قدم مشرفو النفط ورقة عن تأثير التسعير بأثر رجعي على تدني مستويات تصدير النفط الخام العراقي (S/AC.25/2002/OIL/1382/OC.21) فضلا عن ورقة المناقشة بشأن السبل الممكنة لتخفيض العلاوات المضافة الزائدة وزيادة صادرات/إيرادات النفط المؤرخة ١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٢.

٤ - وحتى ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، وافق مشرفو النفط باسم اللجنة على ١٥٣ عقدا لبيع النفط شملت مشترين من ٣٧ بلدا. ويوازي مجموع كمية النفط التي صدرت الموافقة على تصديرها بموجب هذه العقود ٣٦٣,٣ مليون برميل تقريبا تقدر قيمتها بـ ٩,٧ بلايين يورو. وكان حجم النفط المشحون خلال هذه المرحلة أقل بكثير مما هو متوقع. وأدى نظام التسعير بأثر رجعي، وفقا للممارسة الحالية للجنة، مقترنا باستمرار زيادة طلبات العلاوات المضافة الزائدة من جانب أصحاب عقود النفط الخام العراقي، إلى انخفاض الصادرات بما يبلغ متوسطه ٥٠٠ ٠٠٠ برميل يوميا، أو خسارة في العائدات تقدر بـ ١,٢ بليون دولار. بالإضافة إلى ذلك، واعتبارا من ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، علقت العراق صادراتها من النفط الخام لمدة شهر واحد. وتقدر الخسارة في الإيرادات بما يقرب من ١,٢ بليون من دولارات الولايات المتحدة خلال فترة الشهر الذي توقفت فيه الصادرات. وقبل التعليق، أنجزت ١٢٥ عملية تحميل يبلغ مجموعها ٢٠٢,٨ مليون برميل قيمتها ٣٥٦ ٤ مليون يورو (٩٢٤ ٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بأسعار الصرف الحالية). واستؤنفت عمليات تصدير النفط الخام العراقي في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٢.

٥ - وجميع العقود التي قدمت استخدمت آليات التسعير التي أقرتها اللجنة، بناء على توصية المشرفين. واستعرض المشرفون خطابات الاعتمادات المفتوحة لكل عملية من عمليات التحميل، وأكدوا أنها تستوفي أحكام وشروط العقود التي صدرت الموافقة عليها. وتم حوالي ٣٣ في المائة من عمليات الشحن في جيهان، بتركيا.

٦ - وقد تعاون مشرفو النفط مع وكلاء التفتيش المستقلين (شركة سيبولت الهولندية) لكفالة الرصد الفعال لمنشآت النفط ذات الصلة وعمليات الشحن، ولقوا من السلطات العراقية تعاونا كاملا في هذا الصدد.

٧ - وعملا بالفقرة ٢ من إجراءات اللجنة (S/1996/636)، سُمي ١٠٢٨ من مشتري النفط الوطنيين من ٨٤ بلدا أذن لهم جميعا بالاتصال مباشرة بالمشرفين على النفط.

٨ - وعملا بالفقرة ١٤ من إجراءات اللجنة الواردة أعلاه، واصل مشرفو النفط تقديم تقارير أسبوعية إلى اللجنة عن العقود التي ينظرون فيها والمتعلقة ببيع النفط العراقي المنشأ، بما في ذلك الكمية التراكمية والقيمة التقريبية للنفط المأذون بتصديره. ووفقا لطلب مجلس الأمن، وبدءا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ أدرجت فقرة تتعلق بالعلاوات المدفوعة مقابل النفط الخام العراقي بأسعار السوق. وحتى ١٠ أيار /مايو ٢٠٠٢، قدم إلى اللجنة ٢٨٢ تقريرا.

ثالثا – اللوازم الإنسانية الموردة إلى العراق

٩ – على نحو ما تم في المراحل السابقة، واصلت اللجنة خلال المرحلة الحادية عشرة إعطاء أولوية عالية لعملية تجهيز العقود المتعلقة بتوريد السلع الإنسانية إلى العراق.

١٠ – وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، تلقت الأمانة ١٢٧ ٢ طلبا في إطار المرحلة العاشرة لتصدير لوازم إنسانية إلى العراق. ومن مجموع هذه الطلبات، اعتبر ١١٦ طلبا منها غير وافية أو غير متقيدة بالأحكام؛ واعتبر ١٦ طلبا خاملة؛ و ١٧ طلبا ما زال قيد التجهيز؛ و ١٥٦ طلبا لاغية وباطلة؛ وقامت الأمانة العامة بالإشعار عن ٨١٥ طلبا وجرى تعميم ٩٧٠ طلبا على أعضاء اللجنة لاتخاذ إجراءات بشأنها. ومن الطلبات التي أرسلت إلى اللجنة، ووفق على ٦٦١ طلبا يبلغ مجموع قيمتها ٢,٠٤ بليون دولار؛ وما زال هناك ٧ طلبات معلقة بموجب إجراء ''عدم الاعتراض''؛ وتم تعليق ٣٠٢ طلب يبلغ مجموع قيمتها ٩٢٧ مليون دولار. وخلال المرحلة الحادية عشرة، من بداية هذه المرحلة وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، تلقت الأمانة العامة ٧٢٢ طلبا لتصدير لوازم إنسانية إلى العراق. ومن مجموع هذه الطلبات، اعتبرت اللجنة ٤٥ طلبا غير وافية أو غير متقيدة بالأحكام؛ وقامت الأمانة العامة بالإشعار عن ٣٦٢ طلبا؛ وعمم ١٩٣ طلبا على أعضاء اللجنة لاتخاذ إجراءات بشأنها؛ ولا يزال هناك ١٢٢ طلبا قيد التجهيز. ومن الطلبات التي أرسلت إلى اللجنة للنظر فيها، ووفق على ١٤١ طلبا يبلغ إجمالي قيمتها حوالي ٥٥٦ مليون دولار؛ ولا تزال أربعة طلبات تنتظر البت فيها بموجب إجراء ''عدم الاعتراض''؛ وعلق ٤٨ طلبا قيمتها الإجمالية ١٨٩ مليون دولار. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، رفع التعليق عن ٣٦٥ طلبا قيمتها الإجمالية ١,٣٩ بليون دولار. وتمثل هذه المبالغ جميع الطلبات (لجميع المراحل) التي رفع التعليق عنها أثناء الفترة التي يشملها التقرير. ومن بداية البرنامج حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، ووفق على ما مجموعه ٧٨٨ ٩ طلبا، تبلغ قيمتها الإجمالية ٢١,٧٦ بليون دولار. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، كان ما زال هناك ما مجموعه ٤٣٩ ١ طلبا معلقا، بلغت قيمتها الإجمالية ٤,٣٦ بليون دولار.

١١ – واستمر وكلاء التفتيش المستقلون التابعون للأمم المتحدة (كوتكنا) في التحقق من وصول السلع وفقا للإجراءات المعمول بها، في نقاط الدخول الأربع إلى العراق وهي الوليد، وطريبيل، وأم قصر، وزاخو. وكما هو الحال في المراحل السابقة، تعاونت السلطات العراقية تعاونا كاملا مع الوكلاء المستقلين في عملهم. ومنذ بداية البرنامج حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، تم التحقق من أنه قد وصل إلى العراق، في شكل شحنات إجمالية أو شحنات

جزئية، حوالي ١٠ ٠٧٥ شحنة من اللوازم الإنسانية إلى العراق من المراحل السابقة لحساب الـ ٥٩ في المائة، بلغت قيمتها ١٨،٩٢ بليون دولار.

١٢ - ووفقا للتوصيات الواردة في رسالتي الأمين العام الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن المؤرختين ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (S/1999/1086) و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (S/2000/950)، يواصل أعضاء اللجنة استعراض عقود اللوازم الإنسانية التي علقت أثناء الفترة قيد الاستعراض. وقدم ممثلون عن وكالات الأمم المتحدة المعنية العاملة في العراق ومكتب برنامج العراق إفادات لأعضاء اللجنة في تلك المناسبات.

رابعا - المسائل المتعلقة بقطع الغيار والمعدات النفطية للعراق

١٣ - بذلت اللجنة جهودا متواصلة للتعجيل بالموافقة على طلبات قطع الغيار والمعدات اللازمة لقطاع النفط. وعملا بالفقرة ١٨ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، طلب مجلس الأمن إلى فريق الخبراء المعيَّن من اللجنة الموافقة على العقود المتعلقة بقطع الغيار والمعدات المشار إليها في الفقرة ١ من القرار ١١٧٥ (١٩٩٨). وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، تلقت اللجنة من مكتب برنامج العراق، قائمة بقطع الغيار والمعدات النفطية، المقدمة عملا بالفقرة ١٨ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وتمت الموافقة على القائمة مع إدخال تعديلات عليها في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

١٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، تلقت الأمانة العامة ٦٧٢ طلبا متعلقا بالقطاع النفطي. ومن مجموع هذه الطلبات، أعلن أن ١٠ طلبات لاغية وباطلة، واعتبر ١٧٢ منها غير وافية أو غير متقيدة بالأحكام، في حين كانت ثلاثة منها ضمن الفئة الخاملة، وقامت الأمانة العامة بالإشعار عن ٢٣٣ طلبا منها، وعمم ٢٢٣ طلبا منها على أعضاء اللجنة لاتخاذ إجراءات بشأنها، ولا يزال ٢٥ طلبا منها قيد التجهيز.

١٥ - ومنذ بدء العملية وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وصل إجمالي المبلغ المخصص لقطع الغيار والمعدات النفطية إلى ٤,٢ من بلايين دولارات الولايات المتحدة. ووصل عدد الطلبات التي تلقتها اللجنة لتوريد قطع الغيار والمعدات النفطية للعراق بموجب القرارات السابقة إلى ما مجموعه ٦٢٧ ٥ طلبا بقيمة بلغت ٤,٢٣ بليون دولار. ومن هذه الطلبات، اعتبر ١٩٧ طلبا غير وافية أو غير متقيدة بالأحكام، و ٣٧ طلبا ضمن الفئة الخاملة؛ وعُمّم ما مجموعه ٧٥٤ ٣ طلبا على أعضاء اللجنة للنظر فيها؛ وأعلن عما مجموعه ٣٥٨ طلبا بأنها لاغية وباطلة، أو ملغاة؛ وعن طلب واحد بأنه مجمّد؛ وعن ٢٧ طلبا بأنها قيد التجهيز الفعلي؛ ووافق مكتب برنامج العراق على ما مجموعه ٢٣٨ ١ طلبا. ومن مجموع الطلبات

المعممة البالغة ٣ ٧٥٤ طلبا، ووفق على ٣ ٠٧٩ طلبا بقيمة إجمالية قدرها ١,٩٨ بليون دولار؛ وعُلق ما مجموعه ٦٦٧ طلبا، بقيمة قدرها ٧٢٢ مليون دولار؛ وهناك ثمانية طلبات في انتظار البت فيها بموجب إجراء ''عدم الاعتراض''. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، تم إنجاز جزئي أو كامل لعقود بشأن قطع غيار ومعدات للقطاع النفطي بقيمة وصلت إلى نحو ١,٣٤ بليون دولار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رفع التعليق عن ١٢٣ طلبا من الطلبات المعلقة، بقيمة إجمالية قدرها ١١٦ مليون دولار.

١٦ - وأعاد أعضاء اللجنة النظر مرارا في عقود قطع الغيار والمعدات النفطية التي علقت، وسيواصلون القيام بذلك كلما دعت الضرورة في المستقبل، وفقا لرسالتي الأمين العام الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/1086 و S/2000/950).

خامسا - أنشطة أخرى

١٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة ثمانية اجتماعات رسمية وكثيرا من المشاورات غير الرسمية على مستوى الخبراء لمناقشة مختلف المسائل المتصلة بالحالة الإنسانية في العراق وبتنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء. وانصب جلّ اهتمام اللجنة على المسائل المتعلقة بالعقود المعلقة، ومزاعم انتهاكات الجزاءات، وآليات تسعير النفط.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتهت اللجنة من سلسلة اجتماعاتها غير الرسمية بشأن الأنشطة القطاعية، قامت خلالها الوكالات والبرامج المعنية التابعة للأمم المتحدة وبرامجها المعنية بتقديم بيانات، كما دارت مناقشات بشأن العقود المعلقة في كل قطاع. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، قدمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق إفادة لأعضاء اللجنة بشأن قطاع التعليم في العراق. وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢، قدم برنامج الأغذية العالمي إفادة إلى اللجنة بشأن قطاع نقل الأغذية ومناولتها. وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٢، استمعت اللجنة إلى إفادات من منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق بشأن قطاع الصحة والتغذية. وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية إفادة إلى اللجنة بشأن حالة الطلبات المعلقة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم مكتب برنامج العراق إلى اللجنة كتابيا العديد من المعلومات المستكملة والإفادات بشأن مسألة الطلبات المعلقة. واعتبارا من ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، بدأ مكتب برنامج العراق في تجميع قوائم أولوية بالنسبة للطلبات المعلقة، وقام بتحديد ١٠ إلى ١٥ من الأصناف ذات الأولوية العليا في الطلبات المعلقة في كل قطاع لكي توليها

اللجنة اهتمامها وتتخذ إجراءات بشأنها على اعتبار أن الأصناف المدرجة في قوائم الأولوية ينظر إليها باعتبارها ضرورية بالنسبة لسلامة وتشغيل النظم والمشاريع بالغة الأهمية.

١٩ - وفي الجلسة ٢٢٧، المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، نظرت اللجنة في اقتراح من مكتب برنامج العراق يتعلق بإجراءات تشغيل إضافية لآليات مراقبة النفط الخام في العراق. وفي وقت لاحق، تمت الموافقة على الاقتراح في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وواصلت اللجنة مناقشاتها بشأن مسألة إيجاد عنصر نقدية لقطاع النفط. وبالإضافة إلى ذلك، وعملا بالفقرة ١٨ من القرار ١٢٨٤(١٩٩٩)، نظرت اللجنة في رسالة من مكتب برنامج العراق بشأن تعيين أحد الخبراء في مجال صناعة النفط لإقرار عقود تزويد العراق بقطع الغيار والمعدات في مجال صناعة النفط. ولا تزال المسألة قيد النظر.

٢٠ - ونظرت اللجنة في عدد من الرسائل المتصلة بقضية ناقلة النفط إيسكس Essex، التي زُعم بأنها قامت بتصدير نفط عراقي خارج نطاق برنامج النفط مقابل الغذاء. وفي أعقاب رسائل الاستفسار عن هذه المسألة والتي بعثت بها اللجنة إلى عدد من الدول المعنية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، نظرت اللجنة، في جلستها ٢٢٧، في رسالة موجهة من شركة هولندية بشأن المبلغ الذي سددته في هذا الصدد لحساب الضمان التابع للأمم المتحدة المنشأ بموجب القرار ٧٧٨. وفي الجلسة ٢٣٢، المعقودة في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢، ناقشت اللجنة ردا واردا من جزر البهاما بشأن ما انتهت إليه التحقيقات التي أجرتها السلطات في جزر البهاما في قضية الناقلة إيسكس. وفي كلتا الحالتين، قررت اللجنة الانتظار لحين الانتهاء من التحقيقات الجارية في جميع الدول المعنية قبل الانتقال إلى أي إجراء من إجراءات المتابعة.

٢١ - وفي الجلسة ٢٢٧ أيضا، نظرت اللجنة في رسالة من سويسرا بشأن شركة غلينكور إنترناشونال Glencore International AG، التي قيل إنها كانت تعتزم تحويل شحنة من النفط عن وجهتها الأصلية وبيعها في أوروبا. وقررت اللجنة التماس معلومات وإيضاحات أخرى من السلطات السويسرية. وبالإضافة إلى ذلك، ناقشت اللجنة، في جلستها ٢٣٢، المعقودة في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢، تقريرا من جمهورية إيران الإسلامية عن اعتراض محاولة مزعومة جرت في مياهها الإقليمية لتهريب النفط.

٢٢ - وفي الجلسة ٢٢٨، المعقودة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، تلقت اللجنة إفادة من أمين خزانة الأمم المتحدة بشأن العائدات من مبيعات شحنات النفط العراقي غير المشروعة؛ ووجه أمين الخزانة انتباه اللجنة إلى وجود تضارب بين عدد السفن التي صادرتها قوة الاعتراض المتعددة الجنسيات وعدد الإيداعات في حساب الضمان التابع للأمم المتحدة المنشأ بموجب القرار ٧٧٨ والذي يتعين أن تودع فيه عائدات هذه المبيعات من النفط.

٢٣ - وفي الجلسة ٢٣٣، المعقودة في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٢، قدمت الولايات المتحدة إفادة إلى اللجنة بشأن مسألة الشاحنات التي شحنت إلى العراق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، وزُعم أنه تم تحويلها للأغراض العسكرية في العراق. ولم يكن هناك توافق في الآراء داخل اللجنة بشأن كيفية الرد على هذه الإفادة من جانب الولايات المتحدة. وقام العراق، من جانبه، بتوجيه رسالة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ إلى رئيس اللجنة نفى فيها هذا الاتهام.

سادسا - استنتاجات

٢٤ - كرست اللجنة كثيرا من الوقت والجهد للتغلب على الصعوبات الناشئة عن تنفيذ الترتيبات الواردة في الفقرات ١ و ٢ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). وفي ضوء قرار مجلس الأمن ١٤٠٩ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، والذي ترتبت عليه تغييرات شاملة استنادا إلى قائمة استعراض السلع والإجراءات المنقحة للنظام الحالي، ستواصل اللجنة العمل بصورة وثيقة مع جميع الأطراف المعنية لضمان الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو فعال بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وترغب اللجنة، كسابق عهدها، في أن تعرب مجددا عن تقديرها لجميع الأطراف المعنية لما أبدته من تعاون وما قدمته من مساهمات في هذا الصدد.